مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 9 شباط 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- سارة نتنياهو طلبت من "الشاباك" إجراء ترميمات لمنزلها الخاص لكن موظفي مكتب نتنياهو رفضوا الطلب لأنه يفتقر إلى الإجراءات الأمنية وتم إنهاء عملهم

- سارة نتنياهو طلبت من "الشاباك" شراء مواد غذائية لبيتها الخاص بآلاف الشواكل حتى قبل استلام نتنياهو مهامه

- جنود احتياط تظاهروا في القدس ضد الحكومة: الانقلاب على الجهاز القضائي يضع ضباط الجيش في مخاطرة مضاعفة في المحاكم في الخارج

معاريف:

- ثلاث هزات أرضية في يوم واحد تضرب البلاد

- عدد القتلى بالهزة الأرضية بتركيا وسوريا يصل إلى 11 ألف قتيل

- المعركة الكبرى- يوم الإثنين

- مظاهرة ضخمة في القدس وإضراب عام احتجاجا على إقرار قوانين تضعف الجهاز القضائي

- سيتم إخلاء الخان الأحمر لكن ذلك يستغرق وقتا

- أعضاء كنيست من اليمين يقتحمون عطروت لدعم البناء الاستيطاني

- 700 شرطي شاركوا في حملة ضد عائلة "أجرام" في الشمال ومصادرة 289 سيارة فاخرة وملايين الشواكل

يديعوت احرونوت:

- أكثر من 12 ألف قتيل بالهزة الأرضية في تركيا وسوريا

- المعركة مستمرة على إضعاف الجهاز القضائي

- المستشارة القانونية للحكومة ستعارض اقتراح قانون طرد عائلات منفذي العمليات وقانون (درعي 2)

- بلدية برشلونة تقطع علاقاتها مع إسرائيل وتلغي التوأمة مع بلدية تل أبيب

- إيهود باراك: إقرار القوانين الجديدة سيؤدي إلى ظلام سيغطي مستقبل إسرائيل

- الرئيس بايدن يحذر حكومة نتنياهو: "المس بالديمقراطية سيؤثر على العلاقات بين واشنطن وتل أبيب"

تايمز أوف اسرائيل:

. ارتفاع حاد في إصدار تراخيص الأسلحة منذ هجوم إطلاق النار في القدس وأوامر بن غفير بتسريع العملية

.إيران تكشف عن قاعدة جوية تحت الأرض مكلفة بالرد على هجوم إسرائيلي محتمل

.مع 15 طائرة شحن، الجيش الإسرائيلي يبدأ في إنشاء مستشفى ميداني في تركيا التي ضربها الزلزال

.أكثر من 15 ألف قتيل جراء الزلزال في سوريا وتركيا والانتقادات لأردوغان تتزايد

.سالي عازر أول "قسيسة" لوثرية فلسطينية في الأراضي المقدسة

* * *

عين على العدو الخميس 9-2-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو**" :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 12 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية."

- **المتحدث باسم جيش العدو** :وقّع قائد القيادة الوسطى أوامر مصادرة وهدم لمنازل **محمد صوف ويونس هيلان** اللذين نفذا العمليات في منطقة "أرئيل" الصناعية وفي قرية الفندق.
- **المتحدث باسم جيش العدو"** :أعلن الجيش عزمه على هدم الشقة التي كان يسكن فيها **خيري علقم** منفذ عملية نفيه يعقوب في القدس."
- **معاريف** :العميد احتياط أمير أفيفي" **حماس** لا تدخرُ جهداً في محاولاتِها لتنفيذِ عملياتٍ نوعية، حيثُ إنَّها تحاولُ تهريبَ أسلحةٍ بكمياتٍ لم يسبقْ لها مثيل من الحدودِ الأردنيةِ إلى مناطقِ الغور الفلسطينية."
- **القناة 12 العبرية** :وصفَ جنودٌ من جيشِ العدو الاشتباكاتِ الأخيرةَ مع خليةِ حماس في أريحا والتي أسفرَت عن ارتقاءِ خمسةٍ من أعضائِها وإصابةِ اثنين آخرين، بالضاريةِ والعنيفة، حيثُ إنَّ عناصرَ الخليةِ رفضَت الاستسلامَ واستمروا في إطلاقِ النارِ بالرغمِ من الزخمِ الناري الكبيرِ الذي أطلقته قواتُ جيشِ الاحتلالِ صوبَهم، خلالَ تحصنِهم داخلَ أحدِ الأكواخ، فقد أسفرَت الاشتباكاتُ عن إصابةِ قائدِ القوةِ الصهيونيةِ بطلقٍ ناريٍ في صدرِه، إلا أن سترتَه الواقيةَ المضادةَ للرصاصِ حالت دونَ إصابتِه ومقتلِه.
- **موقع والا العبري** :أوضحَ مصدرٌ عسكريٌ مطلعٌ بأن جيشَ العدو يعملُ على تشكيلِ طواقمَ قتاليةٍ من الروبوتات، بما في ذلك الحواماتُ والمركباتُ غيرُ المأهولةِ لحمايةِ قواتِه المناورةِ والمقاتلةِ من خطرِ الاشتباكِ المباشرِ مع فصائلِ المقاومةِ الفلسطينية.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان العبرية** :نقل مسؤولون أميركيون كبار مؤخراً رسالة إلى "المسؤولين الإسرائيليين" مفادها أن الولايات المتحدة تتوقع من "إسرائيل" زيادة مساعدتها لأوكرانيا، وتزعم الولايات المتحدة أن سبب طلبهم هو ازدياد انخراط إيران في الحرب وتعاونها مع روسيا.
- **القناة 13 العبرية** :ارتفع عدد ضحايا زلزال تركيا وسوريا إلى 16 ألف قتيل، وأكثر من 68 ألف جريح.
- **قناة كان العبرية** :عمدة مدينة برشلونة الإسبانية تعلق اتفاق التوأمة بين مدينتها وتل أبيب، وقالت في رسالة أرسلتها لنتنياهو "إن العلاقات لن تعود لوضعها السابق إذا لم يتغير وضع الفصل العنصري في إسرائيل."
- **قناة كان العبرية** :إيران تعرض صاروخاً باليستياً كُتب عليه باللغة العبرية "الموت لإسرائيل."

الشأن الداخلي:

- **الجبهة الداخلية للعدو :**وقعت في تمام الساعة 16:58 هزة أرضية بقوة 3.3 ريختر على بعد 20 كيلومتراً جنوب شرق أرئيل، لم يتم تفعيل إنذار زلزال، لأن الهزة لم تكن تعرض السكان للخطر.
- **موقع والا العبري :**حسابات نظام الذكاء الاصطناعي :DALL-E-2 في حال وقوع زلزال في "إسرائيل" ستحدث أضرار جسيمة لـ 29 ألف مبنى، وأضرار متوسطة لـ 290 ألف مبنى، وقد يتسبب الزلزال في نزوح نحو 500 ألف شخص، ستبلغ تكلفة الأضرار على الأقل 150 مليار شيكل.
- **يديعوت أحرونوت :**تدهور جديد طرأ على صحة ضابط المظليين الذي أصيب بجروح خطيرة في عملية إطلاق النار في **القدس** قبل نحو أسبوعين.
- **يديعوت أحرونوت :**للمرة الثالثة خلال يوم: شعر السكان بهزة أرضية في "إسرائيل" مصدرها سوريا ولبنان.
- **0404العبري :**تدهور خطير طرأ مساء أمس على صحة ضابط المظليين "نداف حاييم" الذي أصيب بجروح خطيرة في عملية سلوان، عائلته تناشد الجمهور الصلاة والدعاء له بعدما أصبحت حالته معقدة.
- **موقع والا العبري :**الجيش: أصيب جندي بجروح خطيرة خلال تدريبات في قاعدة عسكرية في الجنوب.
- **القناة 13 العبرية :**خمس من شركات "الهايتك" في الكيان، توعز للبنوك بتحويل أموالها إلى حسابات في الخارج، وذلك ضمن تداعيات الانقلاب القضائي الذي تقوده حكومة نتنياهو.
- **موقع القناة7 :**أظهرَت دراسةٌ دوليةٌ جديدةٌ ارتفاعَ نسبةِ الفتيةِ والشبان الذين يعانون من مشاكلَ نفسيةٍ معقدةٍ داخلَ الكيان، كما أظهرَت الدراسةُ ارتفاعَ شعورِ الشبابِ الصهيوني بالعزلةِ وتراجعَ مستوى رضاهم عن حياتِهم التي يعيشونها.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **أفيغدورليبرمان" :**أدعو كل أعضاء المعارضة لمقاطعة وعدم المشاركة في التصويت على قانون حكومة نتنياهو بشأن الإصلاح القضائي."

- **الوزيرة من الصهيونية الدينية "أوريت ستروك" :**"مطلب وزير الخارجية الأمريكي لا يمكن أن يمس سيادة إسرائيل، ومن الأسباب التي دفعت الإسرائيليين إلى المجيء بأعداد كبيرة إلى مراكز الاقتراع هو المطالبة بتعزيز المستوطنات وبالتالي لن يكون هناك تجميد في البناء الاستيطاني بالضفة الغربية."
- **"تسيبي ليفني" :**"لأجل الأطفال، الآباء والطلاب يتظاهرون في الحي في مدرسة بتاح يشغاف حيث اعتاد أطفالي على الدراسة."
- **السفير"جلعاد أردان" :**"كنت سعيداً بلقاء صديقي رئيس مجلس النواب الأمريكي كيفن مكارثي، وأهنئه على انتخابه وقراره عزل إلهان عمر من لجنة الشؤون الخارجية بسبب تصريحاتها المعادية للسامية والمناهضة لإسرائيل."

* * *

مقالات

i24news: رئيس تحالف الحاخامات في الدول الإسلامية يتحدث لـ i24NEWS عن تجربته المباشرة في كارثة الزلزال الذي ضرب تركيا

مندي تشتريك "لا يمكننا تأكيد أي شيء، لكننا نأمل ونصلي أن يخرجوا من تحت الأنقاض وهم بصحة جيدة،رغم ذلك، مع مرور الوقت يصبح الأمر أكثر صعوبة"

تحدث رئيس تحالف الحاخامات في الدول الإسلامية الحاخام مندي تشتريك لـ i24NEWS ، اليوم الأربعاء، عن تجربته في تركيا والكارثة التي شاهدها مباشرة من الزلزال الذي دمر عدة مدن وأودى بحياة الآلاف، وقال إنه عند وصوله إلى مدينة أنطاكيا الجنوبية، الإثنين المنصرم، (عندما ضرب تركيا وسوريا زلزال بقوة 7.8 درجة) بدأ في مساعدة فرق الإنقاذ التابعة للجالية اليهودية التركية في البحث عن أولئك الذين ما زالوا على قيد الحياة وإجلائهم .

وأفاد الحاخام مندي تشتريك، عندما سئل عن أحوال أعضاء الجالية اليهودية في أنطاكيا، "لا يمكننا تأكيد أي شيء، لكننا نأمل ونصلي أن يخرجوا من تحت الأنقاض وهم بصحة جيدة، رغم ذلك، مع مرور الوقت يصبح الأمر أكثر صعوبة." وأوضح أن" فريق الإنقاذ في مدينة أنطاكيا القديمة نظمه الحاخام الأكبر في تركيا إسحاق هاليفا في محاولة لإحضار الجالية اليهودية إلى بر الأمان." وتابع "المدينة تتعرض لدمار كامل - لا كهرباء ولا وقود ولا تدفئة. وقد انهارت العديد من المباني وتضرر كنيس يهودي أيضا " وأضاف "تمكنا من دخول الكنيس وإخراج مخطوطات التوراة وإيصالها إلى بر الأمان. لا يزال المعبد قائما لكن الجدران متصدعة

تماما "وقال " البقاء في المدينة خطر للغاية، هناك فرق إنقاذ تحاول إخراج الناس من تحت الأنقاض" وتابع "نحن نصلي من أجل نجاة المنكوبين" ودعا إلى "إرسال التبرعات أو الأدوية أو أي شيء لمساعدة رجال الإنقاذ والناس."

وفي السياق وفي أعقاب الإعلان عن هبوط بعثة الإنقاذ الإسرائيلية "غصن الزيتون" في تركيا، مساء الأربعاء، أوضح الجنرال غلعاد كنان قائد قاعدة نيفاتيم الجوية جنوبي إسرائيل، "أننا الآن بعد 48 ساعة تقريبا على انطلاق عملية غصن الزيتون، وهي عملية للجيش الإسرائيلي بقيادة قيادة الجبهة الداخلية، ومشاركة شعبة التكنولوجيا والهيئة الطبية والقوات الجوية". وأضاف غلعاد "بالأمس، قمنا بالطيران بمهمة الإنقاذ، والتي كانت الأولى على الأرض ونشارك بالفعل في إنقاذ الأرواح وأنقذنا عددًا كبيرًا من الضحايا. ستكون الخطوة التالية هي إنشاء مستشفى ميداني."

* * *

i24NEWS: المغرب وإسرائيل يوقعان اتفاقية شراكة لفتح "مزرعة سمك" بالقرب من طنجة بمبلغ 10مليون يورو

اتفاقية شراكة وقعت بين الوكالة الوطنية للزراعة المائية والشركة الاسرائيليةAGRIGO ، بحضور وزير الفلاحة والصيد البحري محمد الصديقي

وقع المغرب وإسرائيل على هامش الدورة السادسة من مؤتمر"آليوتيس" بمدينة أكادير المغربية، على اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية للزراعة المائية والشركة الاسرائيليةAGRIGO ، بحضور وزير الفلاحة والصيد البحري محمد الصديقي، بهدف فتح مزرعة سمكية بالقرب من طنجة بمبلغ 10 مليون يورو. وسيتم بدأ اشغال المزرعة في شهر ابريل/نيسان الوشيك . وكان الوفد الإسرائيلي المشارك مكونا من ممثلي وزارة الزراعة البحرية والصيد، ووزارة الخارجية، ومجتمع الابتكار في مجال التكنولوجيا والزراعة البحريّة؛ وممثل بلدية إيلات في الزراعة البحريّة، وباحثين أكاديميين وممثلي شركات تكنولوجيا الزراعة البحرية.

وكانت أشغال الدورة السادسة لسلسلة ندوات المؤتمر الدولي أليوتيس، قد انطلقت يوم 1 فبراير/شباط واستمرت إلى غاية 5 منه، بمدينة أكادير المغربي، تحت شعار: "الاقتصاد الأزرق: العلم يخاطب الأطراف المعنية" بحضور شخصيات وطنية ودولية رفيعة المستوى، تنتمي لمجالات البحث والابتكار، خلق فضاء للتحاور بين فاعلي قطاع الصيد البحري وكذا المجتمع المدني والعموم. وناقش المؤتمر دور العلم والابتكار لإيجاد الحلول الممكنة للحفاظ على المحيطات والموارد البحرية واستغلالها على نحو مستدام وفق أهداف

التنمية المستدامة المنصوص عليها في أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة؛ ويهدف المعرض إلى توطيد العلاقات بين الفاعلين في القطاع من خلال الأطراف المعنية بمكوناتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية مع المجال العلمي، وترويج نتائجه وابتكاراته. وتقدم سلسلة ندوات المعرض السيناريوهات الاستشرافية بخصوص مستقبل أنظمة الإنتاج البحري والأنظمة الغذائية مع الأخذ بعين الاعتبار الأزمات المناخية والتنوع البيئي اللذان يؤثران على إنتاجية المحيطات والموارد البحرية ويهددان لا محالة قدرة مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك الاقتصاد البحري والتنمية المستدامة.

ولمواجهة التغيرات المناخية والسياقية المتقلبة، يتعلق الأمر بالتفكير في حلول علمية آنية، وتطوير أنظمة للمساعدة على اتخاذ القرار وتدبير المخاطر بشكل فعال من أجل الحفاظ والتنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري. ويهدف هذا الحوار إلى الخروج بحلول آنية وعملية قادرة على التصدي للتهديدات التي تواجه الموارد الطبيعية، وعلى تغيير مسار المعيقات ومناقشة الحلول والأساليب المبتكرة المرتبطة بإعادة هندسة التكوينات الموجهة للأجيال الجديدة في المهن البحرية والعلمية والتكنولوجية الجديدة بغية تلبية الحاجيات المرتبطة بالتنمية المستدامة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: ارتفاع حاد في إصدار تراخيص الأسلحة منذ هجوم إطلاق النار في القدس وأوامر بن غفير بتسريع العملية

تم منح تراخيص أسلحة بحوالي خمسة أضعاف أكثر من المعتاد في الشهر الماضي بينما تقوم وزارة الأمن القومي بتسريع معالجة الطلبات

ازداد اصدار تراخيص الأسلحة منذ الهجوم الدامي الذي وقع في القدس في أواخر الشهر الماضي، وبعد التعليمات التي أصدرها وزير الأمن القومي في أعقاب الهجوم إيتمار بن غفير بتسريع معالجة طلبات الحصول على تراخيص أسلحة. وقد أفاد موقع "واللا" الإخباري يوم الثلاثاء أنه في الشهر الماضي تم منح حوالي خمسة أضعاف عدد تصاريح الأسلحة عن المعتاد. ومنحت الوزارة ما يصل إلى 408 تصاريح في اليوم، وتهدف إلى زيادة عدد التصاريح من حوالي 2000 في الشهر إلى 10 آلاف. وتعمل إدارة ترخيص الأسلحة النارية التابعة لوزارة الأمن القومي على حوالي 9000 طلب رخصة سلاح. وذكر التقرير أنه من المقرر إصدار التصاريح، في المتوسط، بنحو 75% أسرع مع وقت انتظار يصل إلى حوالي 45 يوما.

وكان بن غفير قد كلف الوزارة بالعمل وفقا لإجراءات الطوارئ لتسريع العملية حتى شهر مايو من هذا العام، بما في ذلك من خلال العمل لساعات أطول وتجنيد المزيد من الموظفين. كما قرر إلغاء شرط إجراء المقابلات مع مسؤولي الأمن الذين يسعون للحصول على ترخيص شخصي. وهذا يعني أن ضباط الجيش الإسرائيلي وأفراد الشرطة ومسؤولي الشاباك والموساد وحراس مصلحة السجون ورجال الإطفاء ليسوا بحاجة لانتظار مقابلة للحصول على ترخيص سلاح. وقال بن غفير: "لقد تضاءل الشعور الشخصي بالأمن لدى المدنيين في السنوات الأخيرة، لذلك عملت على تسريع عدد الأسلحة في الشوارع، حتى يكون من الممكن إنقاذ الأرواح في الوقت الفعلي."

في الأسبوع الماضي، أعلن بن غفير عن خطة لإصلاح قسم إدارة ترخيص الأسلحة في الوزارة. وحذر منتقدو الخطوة من أن المزيد من الأسلحة النارية ستأتي بمخاطر كبيرة، بما في ذلك الانتحار والعنف ضد النساء وحوادث ناتجة عن الغضب على الطرق والقتل. وتُعتبر مراقبة الأسلحة في إسرائيل صارمة نسبيا، ولا تُمنح الأسلحة عموما إلا للذين يمكنهم إظهار الحاجة إلى مزيد من الأمن في مجال عملهم أو حياتهم اليومية. يمكن للمواطنين الإسرائيليين في جميع الحالات تقريبا امتلاك سلاح واحد و50 رصاصة فقط في كل مرة.

بحسب معطيات نشرتها وزارة الأمن القومي يوم الإثنين، فإن هناك 147,248 رخصة سلاح تم إصدارها، مقارنة بالعدد القياسي الذي تم تسجيله في عام 2009 وبلغ 185,399. وبحسب الوزارة، تم تقديم 42,236 طلب في عام 2022، وهو رقم قياسي غير مسبوق، قبل 2021، كانت ملكية الأسلحة في انخفاض، بمتوسط 13 ألف طلب سنويا بين 2016-2020. ويُعزى ارتفاع عدد الطلبات إلى أعمال الشغب العرقية بين اليهود والعرب في مايو 2021 في العديد من المدن خلال الحرب مع حركة "حماس" في قطاع غزة. ومن بين طلبات العام الماضي، تم إصدار 10,986 ترخيصا، و4404 ترخيصا مشروطا. وبحسب معطيات من جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، قُتلت 32 امرأة بين العامين 2019-2021 بأسلحة نارية، تسعة منهن قُتلن على أيدي حاملي أسلحة مرخصة.

وقالت الجمعية أنه تتم سرقة نحو 200 رخصة سلاح في كل عام، وأن حوالي 11% من حالات الانتحار في كل عام تُرتكب بواسطة سلاح ناري.

معظم الهجمات تحدث في الضفة الغربية، حيث يمكن للإسرائيليين التقدم بالفعل للحصول على ترخيص. في الوقت الحالي، تستند حوالي 13% من تراخيص الأسلحة إلى معايير موقع المنزل أو العمل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الائتلاف الحاكم يتعهد بمواصلة البناء الاستيطاني على الرغم من طلب أمريكي للتوقف

حزب "الصهيونية الدينية" يقول إنه لن يسمح بوقف مؤقت لسلسلة من الإجراءات وراء الخط الأخضر، كما اقترح بلينكن مقابل وقف السلطة الفلسطينية لخطوات في الأمم المتحدة للمساعدة في استعادة الهدوء

بقلم جيكوب ماغيد و كاري كيلر-لين

أصر حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرف الشريك في الائتلاف على أن البناء الاستيطاني في الضفة الغربية سيستمر بعد أن كشف تقرير يوم الثلاثاء أن وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن حث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين خلال اجتماعات في الأسبوع الماضي على "وقف" مثل هذه الإجراءات في محاولة لاستعادة الهدوء.

جاء في بيان لحزب الصهيونية الدينية "لن يكون هناك تجميد للبناء في يهودا والسامرة. نقطة"، في إشارة إلى الاسم التوراتي للضفة الغربية. وأضاف الحزب "لن يكون هناك أي ضرر لقوة الردع الإسرائيلية ضد الإرهابيين. نقطة. لن يكون هناك مزيد من البناء غير القانوني أو الاستيلاء على الأراضي المفتوحة من قبل العرب. نقطة."

قبل ساعات، أفاد موقع "أكسيوس" الإخباري أن بلينكن طلب من كل جانب "إيقاف" السياسات الرئيسية التي يعارضها الجانب الآخر من أجل كبح تصاعد العنف في الآونة الأخيرة. بالنسبة لإسرائيل، قد يعني هذا وقف بناء المستوطنات وهدم المنازل وعمليات الإخلاء في الضفة الغربية والقدس الشرقية. أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية، قد يعني ذلك وقف مبادراتها ضد إسرائيل في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة. وأكد مسؤولان مطلعان على الأمر التقرير، بينما أوضحا أن الولايات المتحدة تعارض هذه السياسات منذ فترة طويلة وحثت الجانبين على تجنبها. وقال مسؤول إسرائيلي إن الاقتراح الأخير "لم يكن جديدا أو دراماتيكيا بشكل خاص."

ردا على بيان الصهيونية الدينية، كتب زعيم المعارضة يائير لابيد في تغريدة، "فقط للتوضيح: لم يطلب الأمريكيون أي تجميد للبناء في [الضفة الغربية]، فقط إجراءات معيارية يطلبونها دائما. اخترع سموتريش وبن غفير تجميدا غير قائم حتى يتمكنا من الادعاء بأنهما رفضا بشدة." علاوة على ذلك، عرض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس اقتراحا مشابها في اجتماعه مع مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان

الشهر الماضي، وأعرب عن استعداده لوقف الإجراءات ضد إسرائيل في الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى لمدة ستة أشهر إذا أوقفت إسرائيل "التحركات أحادية الجانب" في الضفة الغربية لنفس الفترة الزمنية، حسبما قال مسؤول فلسطيني.

غالبا ما تستخدم السلطة الفلسطينية مصطلح "التحركات أحادية الجانب" لوصف خطوات مثل توسيع المستوطنات، وعنف المستوطنين، وإنشاء البؤر الاستيطانية، وعمليات الإخلاء، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وتوغلات الجيش الإسرائيلي في المنطقة A بالضفة الغربية، الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة بحسب "اتفاقية أوسلو." ومن المرجح أيضا أن يكون هذا العرض غير مقبول بالنسبة للحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي تم تأسيسها بالاعتماد على التزامات بتوسيع الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية. وفي حين أن عباس قد يكون اقترح تجميدا مؤقتا لاستهداف إسرائيل في المحافل الدولية، فإن قضايا السلطة الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة لا تبدو قابلة للتراجع في هذه المرحلة.

ردا على طلب بلينكن بعد أسبوع، قال مسؤولون إسرائيليون إنهم لن يكونوا قادرين على إيقاف بناء المستوطنات بشكل كامل ولكن يمكنهم اتخاذ خطوات لتقليلها، حسبما ذكر أكسيوس. وفي تصريحات يوم الثلاثاء خلال اجتماع مع جنود من وحدة الاستطلاع "ماجلان"، لم يبدو رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو موافقا على فكرة تقليص الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية. وقال "لا بديل عن سيطرتنا الأمنية على المنطقة." كما اتهم السلطة الفلسطينية بعدم القيام بما يكفي لمكافحة العنف في الضفة الغربية، وقال إن هذا هو سبب حاجة الجيش الإسرائيلي إلى العمل وراء الخط الأخضر."في معظم الحالات، لا تواجه [قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية] من ينبغي مواجهتهم. ليس من الواضح إلى متى سيستمر هذا الأمر، لكن بالتأكيد لا يمكننا الاعتماد على [السلطة الفلسطينية] "، على حد تعبيره.

ومع ذلك، أمر نتنياهو يوم الإثنين بوقف عملية هدم واسعة لمبنى سكني فلسطيني بأكمله في القدس الشرقية، والذي دفع به وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير. وفي الأسبوع الماضي، أخطرت حكومته أيضا محكمة العدل العليا بأنها ستؤجل هدم قرية الخان الأحمر الفلسطينية لمدة أربعة أشهر إضافية، على الرغم من التعهدات منذ فترة طويلة من قبل العديد من أعضائها بهدم القرية الصغيرة. وتم اتخاذ الخطوتين بعد ضغوط من الولايات المتحدة وحكومات غربية أخرى حذرت من تشريد الفلسطينيين.

من جهة أخرى، صادقت الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد على إنشاء هيئة جديدة لدعم المستوطنات غير القانونية، في إطار تعهد بالاعتراف بمجموعة تضم نحو 70 مستوطنة غير قانونية في الضفة الغربية حاليا. وكانت شرعنة البؤر الاستيطانية من الخطوات الرئيسية التي حذرت إدارة بايدن إسرائيل بشدة من تنفيذها، بدعوى أن مثل هذه التحركات تضر بآفاق حل الدولتين. وكثفت الولايات المتحدة انخراطها مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وسط تصاعد العنف وراء الخط الأخضر.

في أواخر الشهر الماضي، نفذ الجيش مداهمة في مدينة جنين شمال الضفة الغربية قتل فيها تسعة فلسطينيين، من بينهم مدني. ودافعت إسرائيل عن العملية باعتبارها إجراء ضروري لمكافحة ما وصفته بالإرهاب. ردت السلطة الفلسطينية بالإعلان عن وقف تنسيقها الأمني مع الجيش الإسرائيلي (على الرغم من أن عباس أبلغ لاحقا مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بيل بيرنز أن العلاقات قُطعت جزئيا فقط). بعد ذلك بيوم واحد، فتح مسلح فلسطيني النار خارج كنيس يهودي في القدس الشرقية، مما أسفر عن مقتل سبعة إسرائيليين.

كثف الجيش من عملياته في الضفة الغربية للتعامل مع سلسلة من الهجمات التي خلفت 31 قتيلا في إسرائيل في عام 2021، بالإضافة إلى القتلى السبعة في الهجوم الذي وقع في الشهر الماضي. وأسفرت عمليات الجيش عن اعتقال أكثر من 2500 فلسطينيا في مداهمات ليلية شبه يومية. كما خلفت 171 قتيلا فلسطينيا في عام 2022، و41 آخرين منذ مطلع العام، العديد منهم خلال تنفيذهم لهجمات أو في مواجهات مع القوات الإسرائيلية، لكن بعضهم كانوا مدنيين غير متورطين في القتال. وفي الأسبوع الماضي، قال بيرنز إن جولة العنف الأخيرة "لها تشابه مؤسف للغاية مع بعض تلك الوقائع التي رأيناها" خلال الانتفاضة الثانية. وأشار إلى أنه خرج من اجتماعاته الأسبوع الماضي مع مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين "قلقا بشأن احتمالات المزيد من هشاشة الوضع وعنف أكبر."

* * *

هآرتس: أجهزة الأمن الأمريكية والإسرائيلية: نعم.. اشتعال الضفة الغربية مسألة وقت

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

انضم رئيس وكالة المخابرات الأمريكية "سي.آي.ايه"، وليام بيرنز، لسلسلة طويلة من رجال الاستخبارات والخبراء الذين يحذرون من أن انتفاضة ثالثة ستندلع في "المناطق" [الضفة الغربية] قريباً. بيرنز، الدبلوماسي المخضرم الذي له تجربة، تابع الانتفاضة الثانية عن كثب كسفير للولايات المتحدة في الأردن، وبعد ذلك مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في عهد حكومات الرئيسين بيل كلينتون وجورج بوش الابن. أقواله هذه قالها في واشنطن في خطاب ألقاه في جامعة جورج تاون بعد بضعة أيام من عودته قلقاً من زيارة شاملة لإسرائيل ولمناطق السلطة الفلسطينية. التصعيد في الضفة، قال بيرنز في خطابه، بدأ يذكره بالفترة التي سبقت اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول 2000.

التاريخ لا يكرر نفسه بدقة، وحتى بين الانتفاضتين كانت فروقات واضحة. الأولى، التي اندلعت في كانون الأول 1987 بدأت كنضال شعبي واضح جر خلفه الجمهور الفلسطيني. وبعد بضعة أشهر بدأت تنضم إليها خلايا مسلحة. في الانتفاضة الثانية لم يكن الجمهور في الصورة تقريباً. ولكن كان يكفي كتل أصغر من الشباب المسلحين، بعضهم من أعضاء "فتح" ونشطاء في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، وبعضهم من أعضاء التنظيمات الإسلامية من أجل جر إسرائيل والمناطق إلى حمام دماء قاتل، الذي استغرق إخماده خمس سنوات.

في العام 2015 اندلعت موجة إرهاب "الذئاب المنفردة" التي عنونت للحظة كانتفاضة، لكنها خفتت خلال نصف سنة بفضل جهود إسرائيل وأجهزة السلطة الفلسطينية الحثيثة. ومنذ آذار الماضي، يظهر ارتفاع حاد في عدد العمليات في الضفة وداخل الخط الأخضر. وقد وصفها "الشاباك" كمنحى ثابت وليس كموجة قصيرة، لكن جهاز الأمن يتردد في استخدام كلمة انتفاضة، وهم على حق؛ لا لأن الجمهور الفلسطيني لا يشارك في هذه الأثناء، بل إن إسهامه في إرهاب نشطاء حماس والجهاد الإسلامي محدود، وقوات الأمن التابعة للسلطة، باستثناء نشطاء منفردين، لا تشارك في العنف.

يدور الحديث بالأساس في هذه المرة أيضاً عن مخربين أفراد وخلايا محلية، ليس لمعظمها انتماء تنظيمي. الأمر الذي يحول الموجة الحالية إلى موجة مقلقة أكثر هو استخدام السلاح. مخربو 2015 استخدموا السكاكين وقاموا بدهس جنود ومواطنين، تزودوا بسلاح مرتجل هنا وهناك. مخربو 2023 ينطلقون وهم مسلحون بسلاح متقدم، معظمه سرق من الجيش الإسرائيلي أو هرب للضفة الغربية من الأردن أو لبنان. حتى الآن لم ينضم للمعركة مهندسو عبوات، الذين يمكنهم تركيب حزام ناسف فتاك.

الأمر الذي يقلق بيرنز هو كما يبدو ما يقض مضاجع كل كبار الضباط في أجهزة الأمن في إسرائيل منذ بضعة أشهر. يعمل في "المناطق" الآن خليط متفجر من عوامل، قد تزيد من خطورة الوضع إلى درجة مواجهة مباشرة

وواسعة. ضعف السلطة الفلسطينية المستمر تحت حكم محمود عباس العجوز، وصعود حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل، ودخول مشعلين للنار معروفين إلى "الكابنت" الإسرائيلي، وسلسلة العمليات المستمرة منذ سنة تقريباً، وغياب لأي أفق سياسي معين – كل ذلك يعزز خطر تصعيد كبير.

لم تصل الأمور إلى هنا في هذه الأثناء، بسبب نجاح قوات الأمن الإسرائيلية في إفشال جزء كبير من خطط العمليات الأكثر طموحاً، ولأن الرد العسكري يمليه محور منضبط نسبياً يشمل رئيس الحكومة ووزير الدفاع وكبار الضباط في الجيش الإسرائيلي و"الشاباك". ولكن ليس صدفة أن هبط قطار جوي من كبار الشخصيات الأمريكية هنا في نهاية الشهر الماضي. الإدارة الأمريكية التي تقرأ الصورة جيداً تدرك مدى التصعيد الذي سيكون نتيجة عامل محلي معين. وكعادة المنطقة، فإن المادة المتفجرة الأكثر نجاعة مخبأة في الصعيد الديني؛ ربما تندلع نار كبيرة إذا تجدد الاحتكاك في الحرم أو في مواقع مقدسة أخرى للديانتين في القدس.

يدرك رئيس الحكومة، نتنياهو، مدى حساسية الظروف الحالية مع الأمريكيين، وأن الحذر هو المطلوب الآن، ويظهر هذا الإدراك أيضاً في قرار المحكمة العليا اليوم. أمر القضاة الدولة بتقديم رد على الالتماس الذي يطالب بإخلاء قرية الخان الأحمر البدوية حتى 2 نيسان، وأجلوا النقاش في الالتماس لثلاثة أشهر. انتقد القضاة أيضاً سلوك الدولة وقرروا بأنهم "غير راضين تماماً عن سلوك من يتولون الرد باسم الحكومة، وأنه رد لا نقبله."

وقع نتنياهو ووزير الدفاع غالنت على طلب لتأجيل إعطاء رد الدولة على الالتماس للمرة التاسعة، وكتب في الطلب بأن المستوى السياسي متمسك بموقفه بأنه يجب تنفيذ أوامر هدم القرية، لكن بعض أصحاب المناصب المطلوب منهم الانشغال بالقضية، هم جدد في المناصب. تعكس المماطلة الحكومية خوف نتنياهو من المواجهة في هذا الشأن مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الذين عبروا عن قلقهم من الخطوة.

بدون مساعدة بايدن

على خلفية أقوال بيرنز والزيارات المتواترة القادمة من الولايات المتحدة، من المهم رؤية إلى متى ستتأجل دعوة نتنياهو إلى البيت الأبيض. رغم التوقعات إلا أن زيارة وزير الخارجية الأمريكي هنا الأسبوع الماضي لم تشمل دعوة رسمية لنتنياهو. رئيس الحكومة، الذي لم يواجه أي صعوبة كهذه في ولاياته السابقة، لم ينجح في الحصول على المصادقة لزيارة البيت الأبيض. يبدو أن الخطوة المطلوبة إزاء قلق واشنطن من التوتر المتزايد بين إسرائيل والفلسطينيين، أن تتم دعوة نتنياهو لواشنطن (ربما بشكل فردي أيضاً عباس) في أقرب وقت. السبب الرئيسي في عدم حدوث هذا الأمر بعد يتعلق كما يبدو بسياسة إسرائيل الداخلية. بلينكن عبر في

السابق بشكل علني وفي لقاء مغلق مع نتنياهو عن مخاوف الإدارة الأمريكية من الانقلاب الذي يقوده نتنياهو والمس بالديمقراطية الإسرائيلية. يبدو الآن أن الرئيس الأمريكي وحاشيته لا يسارعون إلى توفير غطاء من الشرعية لنتنياهو في الوقت الذي يبذل فيه جهوداً كبيرة لتخريب ما يصفه الأمريكيون دائماً بمجموعة القيم الأساسية المشتركة للدولتين.

* * *

إسرائيل اليوم: في السودان.. المؤقت هو الدائم و"المكالمة الإبراهيمية تجب ما قبلها"

بقلم شاحر كلايمن

يلقى تحسين العلاقات مع إسرائيل السودان في إحدى المراحل الأكثر حساسية في تاريخه. ففي فترة السنتين والنصف الأخيرة منذ التطبيع مع إسرائيل، كانت الخرطوم شاهدة لمظاهرة كبرى ضد الحكم والانقلاب الذي نفذه الجنرال عبد الفتاح البرهان قبل نحو سنة ونصف، حين أطاح برئيس الوزراء. في لحظات بدا دولاب الديمقراطية مثلما في دول عربية أخرى، يدور إلى الوراء عائداً إلى دكتاتورية عسكرية. لكن شيئاً ما وقع في السودان في الأشهر الأخيرة. فثمة عقد جديد تم بين الجيش والمحافل المدنية، وفي 5 كانون الأول وقع الجيش وقوى إعلان الحرية والتغيير وقوى سياسية أخرى على اتفاق إطار لإقامة حكومة مدنية تدير عملية التحول الديمقراطية لفترة سنتين، ويفترض أن تجرى في نهاية هذه الفترة انتخابات حرة ونزيهة.

هنا كي يبقى

في كانون الثاني صرح البرهان في خطاب لمؤيديه أن المؤسسة العسكرية تتعهد ألا تتدخل في مسيرة السودان الانتقالية. ووعد الجنرال الجمهور قائلاً إن "المؤسسة العسكرية لن تحتل أي منصب في العملية الانتقالية للديمقراطية السودانية".

في المناسبة إياها، تمنى البرهان إقامة حكومة مدنية تعكس تطلعات الشعب السوداني. ومع ذلك، ثمة ملاحظة واحدة في خطابه كشفت فكره عن الدور الذي يفترض بالجيش أن يلعبه. "القوات المسلحة تعبر عن جزء من قوى الدولة التي يتعين على الجمهور المشاركة في إدارتها"، قال البرهان وأشار إلى أن الجيش سيكون تابعاً للحكومة الانتقالية التي تجري انتخابات "عاجلاً أم آجلاً". بمعنى أنه ما لو توجد حكومة مدنية ولم تجر انتخابات، فإن الجيش باق هنا.

وفي مقال لـ د. سامي عبد الحليم، مدير برنامج السودان في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، نشره مؤخراً، ألقى الضوء على المصاعب الدستورية في الطريق إلى صندوق الاقتراع. فقد أوضح فيه بأنه لا رؤيا

واضحة عن تركيبة مؤسسات الانتخابات في الوثيقة التي وضعت في 2019 عندما تشكل مجلس السيادة الشهير، ذاك الذي أجلس جنرالات وزعماء احتجاج ورؤساء ميليشيات حول طاولة واحدة.

على حد قوله، هناك ثلاث إمكانيات على جدول الأعمال للوصول إلى انتخابات: تعديل الوثيقة الدستورية، وتسريع عملية صياغة دستور دائم، أو تأجيل انتخابات حتى بلورة دستور دائم، والإمكانية الثالثة بتقديره ربما تمس بشرعية المؤسسات المؤقتة وتؤدي إلى انقلاب عسكري ضد الدستور.

في صفر جهد

بعد الانقلاب في 2021 اصطدم البرهان بمعضلة؛ فمن جهة، ولكي يحافظ على الاستقرار الاقتصادي في الدولة وعدم مواجهة العقوبات فإنه بحاجة إلى إسناد من الغرب. من جهة أخرى، فإن إجراء انتخابات وإقامة حكومة مدنية كفيل بأن يدحره إلى الهوامش. ولكن ما دام إجراء الانتخابات يتطلب دستوراً أو إنتاجاً لمؤسسات الانتخابات وإقامة الحكومة المدنية في طور العرقلة، فيبدو أن الجنرال لا يحتاج للاجتهاد كي يبقى ممسكاً بدفة الحكم بالفعل. المؤقت في السودان اليوم هو الدائم.

كما أن العلاقات مع إسرائيل تميزت بذلك. صحيح أن السودان لم ينضم إلى اتفاقات إبراهيم بشكل كامل في أيلول 2020، لكن عقب مكالمة هاتفية ثلاثية بين ترامب ونتنياهو والبرهان، انتهت حالة الحرب رسمياً. ظل السودان على مدى سنين حليفاً لإيران، بل واستضاف محافل من حماس. أما في تلك المكالمة الهاتفية، فقد اتفق أيضاً على التوقيع على اتفاق بينه وبين إسرائيل. غير أن ضعضعة الاستقرار في الدولة في ظل الاحتجاج الجماهيري، كبح استكمال العملية. الآن، الحكم المؤقت للبرهان كفيل بأن يكمل التفاهمات المؤقتة مع إسرائيل ويثبتها في الأشهر القريبة القادمة.

* * *

معاريف: صدام وبوتين ولعنة القوة المطلقة.. متى تعتبر إسرائيل؟

بقلم البروفيسور أماتسيا برعم

قبل 32 سنة، في نهاية شباط 1991، طرد تحالف دولي برئاسة الولايات المتحدة الجندي العراقي الأخير من الكويت بعد أن صفى نحو ثلث الجيش العراقي. نشب عقب الهزيمة تمرد شيعي هائل ضد النظام (الذي كان في أساسه سُنياً)، كما انضم الأكراد إليهم أيضاً. قمعت التمردات بصعوبة جمة وبأنهار من الدم وخلفت رواسب كراهية رهيبة بين الطوائف المتمردة والطائفة السُنية. أصبح العراق منبوذاً في الساحة الخارجية. إن من بادر إلى غزو الكويت، صدام حسين، فكر صحيحاً عن المرحلة الأولى: الحملة العسكرية. أعد "الحرس الجمهوري" العراقي جيداً، وفي غضون ساعات احتُلت الدولة الصغيرة. كما نجح في إبقاء خطته في السر

بحيث تفاجأ العالم كله، وبالتالي لم يفعل شيئاً كي يمنع الغزو. لكنه أخطأ خطأ جسيماً في أنه لم يتشاور مع أحد غير قائد الحرس ومقربين اثنين له، ولم يكونوا أحراراً في التعبير عن رأيهم. لم يتشاور مع القيادة السياسية التي خدم اثنان من أعضائها على الأقل كوزيري خارجية، وهما طارق عزيز وسعدون حمادة، اللذان كانا يعرفان جيداً الولايات المتحدة. والخطير في الأمر أن وزير الدفاع ورئيس الأركان الجنرالين المجربين، لم يعلما بالغزو إلا حين أنهى الحرس احتلال الكويت. كانا يعرفان الكثير عن جيش الولايات المتحدة، وكان بوسعهما أن يحذرا من الصدام مع جيش متفوق بهذا القدر. وبالفعل، حين كان العراق مسيطراً على الكويت، حذر رئيس الأركان عبد الكريم خزرجي صدام حسين بأن عليه الانسحاب بدون معركة؛ لأن الحرب ضد الولايات المتحدة والتحالف ستنتهي بكارثة.

صدام حسين، الذي لم يفهم قيود جيشه وقدرات الولايات المتحدة، أقاله على الفور من منصبه. دون تشاور أوسع، لم يفكر بأكثر من خطوة واحدة إلى الأمام، وكانت النتيجة كارثية. سبب هذا السلوك كان القوة المطلقة. فنصر العراق بالنقاط على إيران في 1988 كان نصراً أشبه بالهزيمة لأنه خلف عراقاً بلا إنجازات إقليمية مع خسائر فادحة ومع دمار شديد. لكن في أعقابه ثبت صدام حسين نفسه كحاكم وحيد مطلق وكف عن التشاور. ما كان لأحد أن يعبر عن معارضة. كل قرار استراتيجي اتخذه صدام حسين منفرداً. كان هذا هو السبيل الذي اتخذ فيه زعماء آخرون أيضاً قرارات مصيرية، قبله وبعده. وأقرب مثال قرار فلاديمير بوتين غزو أوكرانيا. بقدر ما هو معروف، فإنه لم يتشاور إلا مع عدد من المقربين للغاية، وكلهم إمّعات لم يفهموا أوكرانيا والناتو ولا قدرات الجيش الروسي الحقيقية. وفي كانون الثاني 1990 بعث رئيس الوزراء إسحق شمير رسولاً كبيراً إلى جنيف، حيث كان يقيم برزان التكريتي، أخ صدام حسين، كممثل دبلوماسي. اقترح الرسول على صدام عبر أخيه اتفاق سلام أو إنهاء حالة الحرب. صدام حسين، الذي فكر حتى 1986 بعلاقة مع إسرائيل لغرض المساعدة من الولايات المتحدة، رفض هذا وطلب من أخيه قطع الاتصال فوراً. فهدد إسرائيل بهجوم كيميائي إذا ما هاجمت العراق. ويبدو أنه آمن بأن هذا التهديد سيمنع إسرائيل من مساعدة الكويت حين يغزوها الجيش العراقي. في 2 آب 1990 غزا صدام حسين الكويت. بعد أن رفض -بناء على رأيه الخاص- المطلب الأمريكي للانسحاب من الكويت بسلام، في 17 كانون الثاني 1991، بدأت الحرب. من تلك اللحظة كانت أغلبية قرارات صدام حسين منطقية، لكن بعد فوات الأوان.

رغم أن جدالاً كان دائراً في إسرائيل حول ما إذا كان سيتجرأ على إطلاق الصواريخ، فإنه أطلقها وأصر عليها لسببين: الأول، كي ينقذ شرفه؛ والثاني، كي يجذب إسرائيل إلى الحرب؛ ما كان من شأنه أن يفكك التحالف الذي بناه الرئيس بوش الأب. كما أن صدام حسين امتنع عن استخدام رؤوس متفجرة كيميائية. هذا الاعتبار كان أيضاً عقلانياً، وكانت في هذا الموضوع خلافات رأي في إسرائيل قبل بدء الحرب. إسحق شمير، بدوره، اتخذ القرار العقلاني ألا يتدخل في الحرب. في إطار الحرب، كانت قرارات صدام حسين عقلانية لكن الضرر الهائل سبق أن وقع.

هذا المقال يأتي كتحذير لكل زعيم، دكتاتور أو زعيم منتخب، في مرحلة معينة من حياته السياسية يحيط نفسه بإمعات ويشعر أنه بات غير مبال للخطأ.

* * *

هآرتس: نقاشات الكنيست حول خطة نتنياهو – لفين تفقد السيطرة.. أين العرب من كل هذا؟

بقلم رفيت هيخت

من يستمدون السرور من غمس الأرجل في المياه العكرة، ومن يريدون معرفة ما هو السيرك المجنون الذي يصيب بالجنون من يأتون إليه في هذه الأثناء، ويقدم لمشاهديه حدثاً مثيراً للأعصاب ووجع الرأس، هؤلاء مدعوون للذهاب إلى لجنة الدستور، القانون والقضاء، في الكنيست. حيث تجرى النقاشات حول الانقلاب النظامي الذي يسمى حسب المبادرين إليه "الإصلاح القضائي". ففي صباح الاثنين كانت قاعة اللجنة مليئة بأعضاء الكنيست والزوار الذين لا يتوقفون عن التشاجر فيما بينهم بالصراخ، وأحياناً في عدة بؤر موازية في الوقت نفسه. الرئيس سمحا روتمان غارق دائماً في شجارات لفظية صغيرة مع أعضاء المعارضة، الذين يخرجهم من اللجنة مرة تلو الأخرى. وإلى جانب من كانوا يتولون مناصب في السابق (القضاة المتقاعدون وأعضاء الكنيست الأسطوريون والخبراء الأكاديميون) جميعهم يأتون مكفهرين من القلق كي يصرخوا صرخة الاستغاثة – هناك أشخاص في جعبتهم المزيد من وقت الفراغ، بعضهم يصوغ الدستور في هذه الأيام. وهناك أشخاص آخرون يخططون لبناء الهيكل القادم أو الإصلاح الذي سيأتي بعد الإصلاح. جميعهم يساهمون في المشهد العام.

يوم الاثنين، في بداية الجلسة، قامت مجموعة شباب صرخت باحتجاج: "د – ي – م – ق – ر – ا – ط – ي – ة". وثمة جل نظام، مجتهد وطموح، أخرج ثلاثة منهم مرة واحدة بإحدى يديه، أجلس وباليد الأخرى ناشطاً من الليكود هب ضدهم. رجال النظام لم يبردوا، وروتمان والمعارضة تشاجروا مرة أخرى؛ لأن روتمان تطاول على نائبة المستشارة القانونية، افيتال سومفولنسكي، وحاول أن يثبت بأن الاستشارة القانونية معادية للحكومة.

المرة التي تم فيها إخراج يورئي لاهف هرتسينو (يوجد مستقبل) من الغرفة وإبعاده عن الباب الرئيسي، سمع صوته وراء الباب الخلفي يقول: "أنا في الخارج وكل النقاش يجري الآن؟!". "نعم!"، رد عليه روتمان. وفي جزء من الثانية توجه للتشاجر مع شخص آخر. "هذا مثل الصف الثالث هنا"، قالت مساعدة برلمانية أصيبت بالدهشة، التي من سوء حظها أنها بدأت حياتها المهنية في هذه الكنيست. الحقيقة أن هذا أكثر من الصف

الثالث، خصوصاً في مكان يخرج فيه الناس عن أطوارهم. ولايزال ممثلو المستشار القانوني يحاولون اللعب بالقواعد القديمة، التي قدموا فيها موقفاً قانونياً لموضوع ما وحصلوا على الرد وفقاً لذلك. لا يمكنهم التحدث بدون التطاول عليهم، "وسيادتهم" مع محاولة تأطيرهم كلاعبين سياسيين. الصدمة واضحة على وجوههم. فهم أرادوا أن يكونوا موظفين عامين مهذبين، يتصرفون مثل هؤلاء ويرتدون طبقاً لذلك ويمتنعون عن رفع صوتهم. الآن، بنقرة إصبع وجدوا أنفسهم في وظيفة في ساحة متوحشة. كيف تحول جهاز القضاء، رأس حربة الديمقراطية، إلى محكوم عليه بالموت، الذي يحارب على أنفاسه بشق الأنفس؟

منذ بدء النقاشات في اللجنة، أحاول زيارتها مرة في الأسبوع كي أرسخ انطباعاً واسعاً عن هذا الحدث. في الأسابيع الأخيرة تدهورت النقاشات في اللجنة، التي -حسب الحكومة- قد تكون ساحة النقاشات الديمقراطية والمفتوحة بالنسبة للاقتراحات الثورية، إلى وضع فوضى وتشويش، يبدو أنه غير مسبوق في تاريخ الكنيست الإسرائيلية. ورغم الثقة والتصميم الذي تظهره الحكومة في المضي بالإصلاح، يعرف الأعضاء فيها بأنهم فقدوا السيطرة على الحدث. لجنة الدستور هي العرض الترويجي. وستظهر الدولة كلها على هذا النحو بعد قليل. لا شك أن هذه هي الحوكمة في أبهى صورها. و ليس واضحاً كم من المحاربين تنبهوا بأن المعركة التي يشاركون فيها معركة تجري في الكنيست مثلما في الشارع، بين اليهود فقط. وعلى الرغم من أن السكان العرب، وعلى رأسهم المنتخبون العرب، هدف رئيسي في سلم أولويات هذه الحكومة، فإن العرب ليسوا جزءاً من الحدث، بل يتصرفون وكأن كل ذلك لا يمسهم، وكأنهم تبنوا جميع تعليمات الإخراج لصاحبها شاؤولي للحلقة النبوئية في "بلاد رائعة" بخصوص الحرب الأهلية المستقبلية ("باستثناء العرب – لقد حاربوكم بما فيه الكفاية، ولم يؤد هذا إلى أي مكان. اجلسوا جانباً"). هناك شيء رمزي بأن عوفر كسيف، اليهودي من "حداش – تاعل"، حارب بقوة في اللجنة وخطب بانفعال عن الدستور الأمريكي من عهد أرسطو ومناحيم بيغن (في أذن زعران صم). أعضاء الكنيست العرب لا يأتون إلى اللجنة: أيمن عودة جاء مرة أو مرتين. ومنصور عباس زار لفترة قصيرة في هذا الأسبوع، ويبدو أنه أكثر ضيف محرج في زيارة مجاملة لدى الجيران الذين يحتفلون بجنونهم.

"الأحزاب العربية غير مشاركة في النقاشات. والسياسيون العرب غير مشاركين في اللجنة"، قال مصدر مطلع على السياسة العربية، "الجمهور العربي غير راض عن المؤسسة السياسية القائمة التي تعتبر منظومة القضاء فيها جزءاً منها. هم يقولون: جهاز القضاء يعطي المصادقة على مصادرة أراضيها وهدم بيوتنا. هكذا وبحق يجب تغيير أمر ما. وإذا طرح اقتراح كهذا، فعندها ستقول نسبة معينة حسناً، تعالوا لنغير. لا توجد قاعدة تقول لأيمن عودة أو منصور عباس حاربا هذا الإصلاح، بل ولن يفعلا ذلك على مسؤوليتهما".

سؤال في استطلاع نشره هذا الأسبوع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، أجراه كل من البروفيسورة تمار بيرمان والدكتور اور عنفي، حول علاقة الجمهور الإسرائيلي بالإصلاح القانوني حسب توزيع شرائح مختلفة – يؤكد هذه المقولة. أحد أسئلة هذا استطلاع فحص نسبة تأييد خطة إضعاف جهاز القضاء حسب التقسيم طبقاً للتصويت الأخير في الانتخابات. يظهر من الاستطلاع أن 31 في المئة من المستطلعين من مصوتي حداش – تاعل يؤيدون الخطة، وهذه نسبة تشبه نسبة التأييد في أوساط أحزاب الائتلاف (الليكود 57 في المئة، شاس 63 في المئة) أكثر من نسبة التأييد القليلة في أحزاب المعارضة اليهودية (3 في المئة من مصوتي "يوجد مستقبل" يؤيدون، 2 في المئة من مصوتي العمل وميرتس). الحزب الثاني في المعارضة الذي يؤيد الخطة بنسبة حقيقية هي قائمة "راعم"، 18 في المئة.

"في نهاية المطاف، النضال مؤطر كمعركة على مستقبل الدولة الصهيونية والحياة الصهيونية هنا"، قال دورون نبوت، رئيس المركز اليهودي – العربي في جامعة حيفا. "هذه معركة بين معسكر شعبوي، – راديكالي – قومي متطرف وبين معسكر أكثر ليبرالية، لكنهما يتشاجران داخل الافتراضات الأساسية الصهيونية، التي لا يوافق عليها العرب. لا لأنهم لا يعرفون عدم وجود فرق بين بن غفير والحكومة السابقة، بل يعرفون. ولكن الطريق طويلة من هنا حتى النضال مع الطاقات التي يجب النضال ضدها بشكل حقيقي. هناك أيضاً جزء يرى عبر الشبكات الاجتماعية العربية وفي وسائل الإعلام العربية، أن الحكومة الحالية هي الوجه الحقيقي للصهيونية، وهنا مصلحة فلسطينية". وثمة سبب آخر بالنسبة لجهات السياسة العربية، وهو أن أيمن عودة لا يستطيع التحذير بشكل كبير جداً من الخطر الذي سيأتي من الإصلاح بشكل خاص ومن الحكومة بشكل عام دون تحمل تهمة حل حكومة التغيير السابقة. عودة يبالغ بفظاعة الحكومة السابقة ويقلل كارثية الحكومة الحالية"، قال مصدر. "وإلا كيف سيفسر لناخبيه بأنه سمح بحدوث هذا الأمر؟".

"حداش – تاعل ضد الانقلاب النظامي بكل القوة"، قال أحمد الطيبي. "سنصوت ضد كل ما سيخرج من لجنة الدستور، رغم أن المحكمة العليا التي هي بؤرة التغيير النظامي، لم تعط أي مساعدة للفلسطينيين بشكل عام، وصادقت على قانون القومية وقانون لجان القبول. رغم كل ذلك، سنكون أمام الجانب الذي يشغل جرافة "دي 9" ضد المحكمة العليا".

* * *

هآرتس: سحب الأموال من إسرائيل تصويت على نزع الثقة بحكومتها

بقلم سامي بيرتس

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

الانقلاب الدستوري، الذي بدأ في العام 1992 في أعقاب سن قانون الأساس: كرامة الإنسان وحريته، وقانون الأساس: حرية العمل، وسع فعالية المحكمة العليا، التي تقف، الآن، في مركز خطة رئيس الحكومة ووزير العدل لتخريب جهاز القضاء. ولكن أيضا حسب رؤية من يحاولون التخريب فإن خرق التوازن بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حدث بالتدريج على مدى ثلاثين سنة. وقد أدى قرار حكم آخر والتماس بمن وضعوا الإصلاح إلى الإدراك بأن الأمر بحاجة إلى تعديل. ولكن إذا كان هذا الأمر قد حدث على مدى ثلاثة عقود، من خلال عملية بطيئة، فهل من المعقول تعديله بإجراء تشريعي مستعجل خلال بضعة أسابيع، الأمر الذي لا مثيل له في العالم، ولا حتى في إصلاحات بسيطة أكثر ولا ينطوي عليها انقلاب نظامي؟

وتيرة وأسلوب وجوهر هذا الإصلاح تحركها مشاعر الانتقام لأعضاء الائتلاف، وأيضا الإدراك بأن ما لا يفعلونه بسرعة لن يحدث. لذلك، هم يصمون الآذان ويتجاهلون أقوال رجال القانون ورجال الاقتصاد ونشطاء حقوق الإنسان ورجال الأعمال في البلاد وفي الخارج، ممن يتوسلون لهم كي يتوقفوا. هم بدؤوا في الإعداد للتدمير الذي سيزرعه هذا الإصلاح في الاقتصاد الإسرائيلي، ويتهمون مسبقا المعارضة بإدارة حملة "تستهدف المس والتصفية المركزة لاقتصاد إسرائيل"، كما قال وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش.

هم يتجاهلون البنوك الكبرى في العالم، التي تحذر من أن الإصلاح القضائي سيؤدي إلى خفض تصنيف إسرائيل الائتماني وتقليص الاستثمارات فيها. هم يستندون في الأساس إلى الافتراض بأنه إلى حين حدوث هذه الأضرار فإن الإصلاح سيمر، وسيطرة الائتلاف على تعيين القضاة ستستكمل، وخصي الانتقاد القانوني وتصفية المستشارين القانونيين في وزارات الحكومة سينفذ. هذا يضع من يحذرون من تداعيات اقتصادية مدمرة في معضلة: الأضرار التي يتوقعونها ستكون على المدى البعيد، ويصعب إثباتها، الآن. تلعب الفجوة الزمنية لصالح الائتلاف، لأن ما لا يحدث على الفور، كما يبدو، غير مرتبط بالإصلاح. هذا يلزم بتشديد النغمة ورفع الأعلام كي يعرف الجمهور ما الذي نقف أمامه.

قرار شركات الهايتيك مثل "ويز" و"بابايا" إخراج الأموال من إسرائيل لم ينبع من الخوف على أموالها. لا تنوي حكومة إسرائيل تأميمها أو المس بها. العكس هو الصحيح، ربما بالضبط في أعقاب الانتقاد الشديد للإصلاح القضائي ستقدم محفزات للمستثمرين. سحب الأموال هو تصويت بعدم الثقة بالحكومة التي تدفع قدما

بخطوات ستحول إسرائيل ومؤسساتها المهمة مثل المحكمة والشرطة وحتى الجيش، إلى فاسدة ومتدينة ومتطرفة اكثر.

فرع الهايتيك، اكثر من أي فرع آخر، لديه القدرة على القول للحكومة: لا نستطيع ولا نريد الإنتاج أو المبادرة في دولة كهذه. يجب ألا ينتظر هذا الفرع إلى حين ظهور جوهر الإصلاح القانوني لأنه اصبح عندنا، ولأن الائتلاف يدفع قدما بقانون درعي، الذي سيسمح بتعيينه وزيراً حتى لو حكمت المحكمة العليا بأنه من غير المعقول تعيين مجرم مدان ثلاث مرات وزيراً في حكومة إسرائيل؛ عندما يستخف درعي بالحكم ويدير وزارات حكومية عن بعد، وأيضا عندما يدفع عضو الكنيست، عميت هليفي، قدما بمشروع قانون استهدف شرعنة تبرعات لتمويل نفقات قانونية لصالح منتخب للجمهور، ولصالح زوجته أو لصالح ابنه، فإن هذا يستهدف تجاوز حكم المحكمة العليا التي أجبرت نتنياهو على إعادة تبرعات بمبلغ 270 ألف دولار حصل عليها من ابن عمه، وبالطبع إعطاء ابنه الإذن لزيادة تطاوله في الشبكات الاجتماعية، بمعرفته أنه سيحصل على البارون الذي سيدفع ثمن ذلك. والهدف ليس التوازن والتعديل، بل تدمير سيؤدي إلى الإفساد، الذي يدفع المبادرين ورجال أعمال إلى سحب أموالهم من هنا. وهذا سيزداد.

* * *

معاريف: نجاح الاحتجاجات بحاجة إلى تمويل وزعيم

بقلم ران أدليست

لن تكون جدوى للاحتجاج الديمقراطي إذا لم تتوفر فيه شروط أساسية لمواصلة الزخم ولفرص النجاح على حد سواء: المال، الزعيم، وجمهور مصمم ومطيع، على فرض ان ليس في نية المحتجين الاستيلاء على الحكم بوساطة الجيش، الاستخبارات، والأمن (حسب أسماء ومناصب المحتجين في الاحتياط). وفي التقاعد يمكن أن نفهم روح الأجهزة التي جاؤوا منها، فان السبيل الوحيد والسليم يمر عبر إقناع الجمهور الذي هو خارج مصوتي حكومة التغيير، وهؤلاء يمكن إقناعهم فقط من خلال تسويق مكثف لأضرار الجنون الحكومي الذي يفترض به ان يمس بهم.

الشرط الأول، شبه الضروري، شبه الإلزامي، لحملة جماهيرية ناجعة هو مال كبير. ليس سهلاً إقناع ذاك الجمهور الذي في قسمه الأكبر لم يكلف نفسه عناء التصويت. إذا أديرت الحملة بقوة وليس فقط بالمال بل وبالأفكار فقط لعله يكون ممكناً الوصول الى الهوامش اليمينية ومحاولة نقلهم من تصويت تحركه المشاعر الى تصويت يحركه التفكير.

ليس واضحاً كم يمكن أن يجذب أيضاً مليون عربي خرجوا او أُخرجوا من دائرة المحتجين، حيث يدور الحديث عن رهان وفرص اشكالية – تقريبا مثل محاولة نقل مشجعي هبوعيل الى مكابي.

في حالة تمويل الاحتجاج، هذه ليست ارتباطات بين المال والحكم لاغراض الربح بل المال ضد الحكم – باحتجاج على تصفية الديمقراطية في صالح دكتاتورية دينية – قومية. بفارق عن "الليكود" أو "شاس" هناك لا يوجد أي مانع من القيادة إذا كنت مجرماً سابقاً أو على الأقل متهماً. قيادة الاحتجاج ملزمة بنوع من التجميد الشخصي والجماهيري ضد باثي السم والاستفزازات المتوقعة ضد كل من يحدد كزعيم.

وهذا هو الشرط الثاني والأساس. الزعامة. لما كان لا يمكن في أطر الاحتجاج "انتخاب" زعيم وقيادة فلا مفر ان يكون هؤلاء مئة هم الذين يرفعون الى السطح القيادة. الزعيم، شخصية شعبية جارفة، لا يصبح هكذا بسبب "الزعامة" التي فيه بل أيضا وربما اساساً بسبب الشكل الذي يسوق فيه نفسه للجمهور المستهدف. مع آفي حيمي سينجحون لأن انشغالات الجنس والعائلة في مجتمع محافظ هي رافعة استبعاد ناجعة. الزعيم غير ملزم بأن يكون فقط زعيماً يستجيب لمطالب السوق. بل في قدرة الجمهور الذي يقوده لان يقف وراءه في كل الظروف. أما التحلي بالمعيار الأخلاقي للام تريزا فيمكن تخزينه الى أن تثبت هنا ديمقراطية حقيقية.

بخلاف الجمهور الأسير اليميني، فإن ذاك الذي في اليسار شكاك ودقيق، ما يزيد الحاجة لزعيم فيه مزايا مثبتة تتجاوز المظاهر الخارجية. عندما يأتي هذا المسيح ينبغي الأمل في ان يرافقه اندفاع جماهيري، بالنار وبالماء. مظاهرة المطر الكبرى في هبيما كانت مثالاً. لكن الواقع من شأنه أن يكون أكثر تصلباً بكثير.

* * *

باحث إسرائيلي: "دبلوماسية الكوارث" لن تغير العلاقات جذريا مع تركيا

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

في الوقت الذي سارعت فيه دولة الاحتلال لعرض مساعدتها لتركيا المنكوبة بالزلزال المدمر، فإن القراءة الإسرائيلية الهادئة تشير إلى أن ما تسميه "دبلوماسية الكوارث" الطويلة الأمد بين إسرائيل وتركيا، لم تؤد إلى تغيير جذري في العلاقات بين الدولتين، مثل اليونان وأرمينيا، ما يستدعي تنحية الاعتبارات السياسية جانبًا.

أكد رامي دانيال الباحث بمعهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب، أنه "فيما تشهد تركيا حاليًا إحدى أسوأ الكوارث في تاريخها، فقد أرسلت إسرائيل وفداً طبياً كبيراً إلى تركيا، وسعت لأن تكون صور جنودها العاملين في الساحة رمزاً للعلاقات الحميمة بين الجانبين، كما حصل في زلزال1999 ، حيث شهدت علاقاتهما

آنذاك مرحلة الذروة، مع العلم أن "دبلوماسية الكوارث" بين تركيا وإسرائيل لم تبدأ في التسعينيات فقط، لأنه منذ الخمسينيات، وبغض النظر عن مستوى العلاقات السياسية بين أنقرة وتل أبيب، فقد تواصلتا عندما واجهت تركيا كوارث طبيعية." وأضاف في مقال نشره موقع القناة 12 أن "هذه المساعدة لم تكن من جانب واحد، ففي 2010، وبعد أشهر من حادثة السفينة "مرمرة" على شواطئ غزة، أرسلت تركيا طائرات إطفاء لإسرائيل التي واجهت كارثة الكرمل. واليوم يبدو أن البلدين في وضع مماثل، حيث أدركت تركيا على الفور حجم الحادث، ومدى الضرر، وطالبت المجتمع الدولي بتقديم المساعدة، ورغم المخاطر الأمنية لأن مسرح الكارثة في المنطقة الحدودية مع سوريا، وهناك العديد من التحديات الأمنية، فقد استجابت الحكومة الإسرائيلية للنداء التركي، وبدأ وزيرا الحرب والخارجية الاستعدادات لإرسال بعثة إغاثة لتركيا."

وأشار إلى أنه "في كل مرة يقع حدث من هذا النوع، ويتم تقديم المساعدة، يكون خلط معين بين الاعتبارات الإنسانية والسياسية، وحتى اليوم لا يسع المرء إلا أن يفكر في العواقب السياسية المحتملة لإرسال مساعدات إسرائيلية لتركيا، وتظهر الدراسات المختلفة حول "دبلوماسية الكوارث" أن المساعدة في حالات الطوارئ لا تؤدي لتغيير جذري في العلاقات بينهما، وفي الحالة الأكثر إيجابية، يمكن لمثل هذه المساعدات أن تسرع من عمليات التقارب الموجودة بالفعل، لكن لا تبدؤها."

صحيح أن علاقات تركيا وإسرائيل في 2023 تشهد تحسّناً فيها، رغم أنها تعيش ذلك منذ عامين، وقد تكون المساعدة الإسرائيلية لتركيا خطوة أخرى لتدفئة هذه العلاقات، لكن تأثير مثل هذه الخطوة قد يكون محدودًا مع مرور الوقت، لأنه رغم الصور المثيرة فإنه من المشكوك فيه أن يكون لها تأثير سياسي حقيقي على المدى المتوسط والطويل، ولذلك ففي الحالة الحالية لا ينبغي النظر لوفد إسرائيلي لتركيا بأنه فرصة سياسية ستؤثر على علاقاتهما طويلة الأمد.

تجدر الإشارة إلى أننا أمام كارثة إنسانية رهيبة أيقظت العالم كله، بما فيها دول المنطقة، بغض النظر عن علاقاتها مع تركيا، حتى اليونان، التي لديها صراع تاريخي مع تركيا، فقد أرسلت مهمة إنقاذ، وعرضت أرمينيا التي أغلقت حدودها مع تركيا، تقديم مساعدتها، ولذلك فإن الفريق الإسرائيلي الذي سيتم إرساله لتركيا لن يتخذ خطوة سياسية، بل إنه سوف يسعى لتعزيز العلاقات السياسية بينهما، لكنه عملية منفصلة، وقد لا تكون مضمونة النتائج سلفاً، رغم رغبة الاحتلال بذلك .

* * *

إضعاف جهاز القضاء سيتيح محاكمة ضباط وسياسيين إسرائيليين بالعالم

ترجمة: موقع عرب 48

بعد تمرير خطة إضعاف جهاز القضاء ستنظر إليه المحاكم الدولية على أنه غير مستقل، وستحاكم مسؤولين إسرائيليين بارتكاب جرائم حرب، ويعزز ذلك أيضا تقاسم المسؤوليات بوزارة الأمن الذي يعتبر ضم للضفة لإسرائيل

حذر عضو الكنيست من حزب "يش عتيد" في المعارضة، يوآف سيغالوفيتش، من تداعيات خطة الحكومة الإسرائيلية لإضعاف جهاز القضاء على محاكمة رجال أمن إسرائيليين في محاكم دولية. وقال خلال اجتماع لجنة القانون والدستور التابعة للكنيست، أمس الأربعاء، إن من شأن تغيير "قانون أساس: القضاء"، الذي يقضي بسحب صلاحيات من المحكمة العليا، أن يؤثر على محاكمة رجال أمن بموجب قواعد القانون الدولي. وأضاف سيغالوفيتش، وهو ضابط شرطة كبير سابق، أنه "سيكون لتغيير هذا القانون تأثير دراماتيكي على ما يحدث في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية المحتلة) وعلى الدفاع عن رجال أمن إسرائيليين أمام إجراءات في المحاكم الدولية". وأشار إلى أن ذلك سينطبق على ضباط الجيش والشرطة والشاباك والموساد وكذلك على مسؤولين في المستوى السياسي.

ونقلت صحيفة "هآرتس" اليوم، الخميس، عن سيغالوفيتش، قوله إنه جرت محاولات في الماضي لتقديم دعاوى شخصية ضد مسؤولين إسرائيليين، بينهم وزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني، ورئيس أركان الجيش الأسبق، دان حالوتس، بتهمة ارتكاب جرائم حرب أثناء عمليات عسكرية نفذها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية ولبنان. واعتبر سيغالوفيتش أن إسرائيل تمكنت من لجم محاكمات دولية كهذه، لأن مؤسسات دولية وعدد من الدول الأوروبية اعترفت بالادعاء أنه يوجد في إسرائيل جهاز قضاء مستقل، وأنه إذا دعت الحاجة فإنها تحقق بنفسها في شبهات حول جرائم كهذه. ويشار إلى أن المحاكم الإسرائيلية لم توجه أبدا تهما بارتكاب جرائم حرب ضد أي مسؤول أمني أو سياسي.

ووفقا لسيغالوفيتش، فإنه بعد تمرير التعديلات على "قانون أساس: القضاء"، لن تقبل أي محكمة دولية "الادعاء أن لدينا جهاز قضاء مستقل ولا ينبغي التدخل في قراراته. وتعديل قانون الأساس سيؤدي إلى وضع لن يكون فيه دفاعا قضائيا للذين يخدمون في قوات الأمن وسيؤدي إلى التخلي عنهم ."وطالب بأن يشارك في اجتماعات مقبلة للجنة القانون والدستور خبراء في القانون الدولي ومندوبين عن مجلس الأمن القومي

الإسرائيلي، من أجل تحليل المخاطر المقرونة بتعديل القانون. ويعتقد سيغالوفيتش أنه بسبب إجراء تعديلات تشريعية كهذه بشكل متسرع، فإنه لم يتم بحث التبعات المحتملة في مجال القانون الدولي.

وأشارت الصحيفة إلى قضية أخرى لها تبعات مشابهة، وهي تقاسم الصلاحيات بين وزير الأمن، يوآف غالانت، ورئيس حزب الصهيونية الدينية، بتسلئيل سموتريتش، الذي عُيّن وزيرا في وزارة الأمن، ومطالبته بتولي المسؤولية عن الوحدتين العسكريتين لإدارة الاحتلال – "الإدارة المدنية" و"منسق أعمال الحكومة" في الضفة الغربية. وأفادت الصحيفة بأن مسؤولين شاركوا في مداولات ترأسها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حذروا من أن المجتمع الدولي قد يفسر تقاسم المسؤوليات بأنه خطوة نحو ضم فعلي للضفة إلى إسرائيل. وأضاف المسؤولون أنه في هذه الحالة قد يتم دفع إجراءات قضائية ضد ضباط الجيش الإسرائيلي في محاكم دولية ودول غربية.

* * *

بنك إسرائيل يرفع مستوى خطورة الاقتصاد الكلي إلى متوسط

بحسب تقرير بنك إسرائيل، رفع مستوى خطورة الاقتصاد الكلي نابع من التغييرات العالمية وليس بسبب خطة إضعاف القضاء، التي لم يتطرق إليها، وعلى خلفية ارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع التضخم خلافا لتوقعات سابقة؛ فقد رفع بنك إسرائيل مستوى الخطورة على الاقتصاد الإسرائيلي في مجال الاقتصاد الكلي من مستوى خطورة منخفض إلى مستوى خطورة متوسط، وفق ما جاء في تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك إسرائيل للنصف الثاني من العام الماضي، اليوم الأربعاء. ويصدر هذا التقرير كل نصف عام، ويستعرض فيه الخبراء الاقتصاديون في البنك مستوى الخطورة على الاقتصاد الإسرائيلي في ثلاثة مجالات مركزية، هي الاقتصاد الكلي، أسواق الأصول وسوق الائتمان.

وكان مستوى الخطورة في مجال الاقتصاد الكلي قد ارتفع خلال عامي جائحة كورونا، ثم تراجع إلى مستوى خطورة منخفض في النصف الأول من العام الماضي. وأوضح البنك أن ارتفاع مجال الاقتصاد الكلي إلى مستوى خطورة متوسط في السوق المحلية منخفض قياسا بالعالم وذلك بسبب وتيرة التضخم البطيئة نسبيا في إسرائيل. وأضاف أن رفعه إلى مستوى خطورة متوسط نابع من التغيرات في البيئة العالمية، وليس بسبب التطورات في إسرائيل، في إشارة إلى خطة إضعاف جهاز القضاء.

وسيناريو الخطورة المركزي هو ارتفاع التضخم في العالم بشكل يتجاوز التوقعات بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وعلى خلفية رفع القيود في الصين، وهي تطورات من شأنها التأثير على إسرائيل.

وكتب خبراء بنك إسرائيل في التقرير أنه "تزايدت الخشية من ركود عالمي كبير في أعقاب استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا وارتفاع بيئة التضخم في العالم، التي أرغمت البنوك المركزية المختلفة وبضمنها بنك إسرائيل، على رفع الضريبة بوتيرة أسرع من التوقعات السابقة." ورغم أن محافظ بنك إسرائيل، بروفيسور أمير يارون، حذر مؤخرا من خطة إضعاف جهاز القضاء، إلى تقرير البنك الصادر اليوم لم يتطرق مباشرة إلى التأثيرات المباشرة للخطة، على خفض التدريج الائتماني لإسرائيل وتراجع الاستثمارات على سبيل المثال.

وواصل البنك، لنصف السنة الثالث على التوالي، استعراض أسواق الأصول في مستوى خطورة مرتفع. والمقصود بأسواق الأصول هو الأملاك المالية، مثل الأسهم وسندات الدين، وكذلك العقارات مثل الشقق السكنية والعقارات التجارية. وأشار البنك إلى أسعار الأملاك المالية انخفضت بنسبة حادة في السنة الأخيرة وبذلك تحقق جزء من الخطورة. ويتعلق مستوى الخطورة المرتفع بأسعار الشقق السكنية. وألمح البنك إلى أنه من الجائز أنه تم تضخيم فقاعة في سوق السكن. كذلك استعرض البنك مستوى خطورة مرتفع في سوق الائتمان، وأشار إلى أن دَين العائلات ارتفع بوتيرة سريعة في العام الماضي، وذلك بسبب سوق السكن خصوصا وارتفاع الفائدة أدى إلى ارتفاع الخطورة.

* * *

تحذيرات من انهيار الشيكل وشركات كبرى تسحب استثماراتها من إسرائيل..

ترجمة: وكالة سما الإخبارية

أعلنت صناديق استثمار وشركات عالمية، سحب أموالها واستثماراتها من الكيان "الإسرائيلي"؛ بسبب حالة "الضبابية" التي تسود الساحة السياسية بالكيان، في ظل احتدام الخلافات بين الأحزاب "الإسرائيلية" حول التعديلات القانونية التي تعتزم حكومة نتنياهو تمريرها. وسحبت صندوق استثمار "فافيا غلوبال"، وشركات ويز"WIZ" ، وسكاي "SKAI" ، ويونيكورن"Unicorn" ، أسهمها من "إسرائيل"، لتنضم إلى شركة "فربيت" أكبر الشركات التكنولوجية، التي أعلنت قبل أيام نيتها الهجرة من "إسرائيل" والتوقف عن دفع الضرائب للحكومة. وحذرت كبرى البنوك العالمية، بينها بنك "جي بي مورجان" الأمريكي، وبنك باركليس البريطاني، وإتش إس بي سي؛ من انهيار عملة الشيكل؛ إزاء الأزمة الحالية وهروب أصحاب رؤوس الأموال والشركات "الإسرائيلية" من الكيان.

وتعد التعديلات على النظام القضائي "الإسرائيلي"، أكثر ما يهدد بانهيار عملة الشيكل ومستقبل الشركات "الإسرائيلية"، لا سيما قانون حقوق الملكية الذي سيفقد بموجبه أصحاب الشركات ملكيتهم لها.

يشار إلى أنّ آلاف المستوطنين يشاركون في مظاهرات أسبوعية في "تل أبيب"، رفضًا للتعديلات القانونية التي تنوي حكومة نتنياهو إجرائها، والتي ستفضي لتحويل النظام إلى "ديكتارتوي". وفق مراقبون "إسرائيليون."

* * *

تشكيل دورية إسرائيلية مسلحة للبحث عن عمال فلسطينيين

أوقفت الشرطة الإسرائيلية أربعة أشخاص من بلدة غديرا، الثلاثاء، للتحقيق بشبهة تشكيل دورية مسلحة وبحثوا عن عمال فلسطينيين في البلدة، للانتقام في أعقاب اغتصاب امرأة في البلدة. واعتقل مشتبه من قرية أم بطين في النقب بشبهة الاغتصاب. ويشتبه بالأربعة أنهم شكلوا دورية للبحث عن عمال فلسطينيين في ورشات بناء، حسبما تبين من مراسلات عبر تطبيق واتسآب، وأنهم تآمروا من أجل ارتكاب جريمة، لكن جرى إخلاء سبيلهم في نهاية التحقيق وفرض قيود عليهم، بينها إبعادهم عن البلدة. ونفذ الأربعة دوريات مستقلة بسياراتهم من دون تنسيق مع الشرطة، وكان بعضهم مسلحا. وجرى ذلك بعلم السلطة المحلية، فيما شارك عضو في المجلس البلدي من المعارضة في دفع التنظيم. وأجرت قناة تلفزيونية مقابلات مع قسم من المشتبهين مقابلات. وتبين أن الشرطة كانت على علم بنشاط المشتبهين، إذ أن جهات في مركز الشرطة في بلدة يبنة حذروهم من أخذ القانون بيدهم. ونقل موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني اليوم، الأربعاء، عن مصدر في الشرطة قوله إنهم " استمروا بالرغم من ذلك، ودخلوا إلى ورشات بناء من تصاريح ومن دون أوامر."

وقال مسؤول ملف أبناء الشبيبة وعضو المجلس البلدي في غديرا، موران دهاري، أنه يدير مجموعة واتسآب "المتطوعين". وكتب لسكان البلدة، أمس، أن المشتبهين الأربعة "يقومون بعمل مقدس من أجل أمنكم وتوفير الهدوء لكم". وأضاف أن الدوريات جرت بعلم ضابط الأمن وبمصادقة رئيس المجلس المحلي، يوئيل غمليئيل. ونفت مصادر في المجلس أن أنشطة المشتبهين جرت بموافقتهم. وقال دهاري للصحيفة إنه المسؤول عن نشاط المشتبهين وأن نظم الاتصال بين المشتبهين وضابط الأمن. وأضاف أن "رئيس المجلس يتنكر، لكنه أجرى دوريات بنفسه. وجاء معنا إلى ورشات بناء وأحضر معه أجهزة الاتصال. ولم يدخلوا أي مبنى، وعملنا بموجب القواعد وكنا حريصين على أي شيء." وأضاف دهاري أن المشتبهين خضعوا لإرشاد شرَطي، كما أن شرطيا شارك في مجموعة المداولات. "وهم يريدون نفي أننا نفذنا عملهم. فعندما أتصل بهم يستغرق وصولهم 40 دقيقة."

وحضر مساء يوم الأحد الماضي مجهولون لا علاقة لهم بالمشتبهين المذكورين إلى ورشة بناء أخرى في البلدة بحثا عن عمال فلسطينيين، واقتحموا بوابة الورشة التي تواجد حارس فيها. وجرى استدعاء الشرطة التي أبعدت المجهولين عن المكان من دون اعتقالهم، بادعاء عدم تقديم شكوى.

* * *

وحدة متعددة الأبعاد تقدم مقترحاً لإنشاء فريق قتال آلي

ترجمة: موقع عكا للشؤون الإسرائيلية

قال موقع "والا" العبري، أمس الأربعاء، إن قادة وحدة متعددة الأبعاد "الشبح"، قدموا لقائد ذراع البر في الجيش الإسرائيلي اللواء تامير يداي، بيانات نشاطها العملياتي لعام 2022 مشيرًا إلى أن هناك زيادة في نطاق نشاطها العملياتي، بأكثر من "مائة بالمائة" في جميع الجبهات (حدود سوريا ولبنان ومصر والأردن وقطاع غزة والضفة الغربية)، وفق ادعائهم. وأضاف الموقع العبري أن جنود الوحدة انشغلوا منذ تأسيسها في تطوير أكثر القدرات تطوراً لدى الجيش الإسرائيلي في كشف مكان "العدو" ومهاجمته خلال المناورات برية، إلى جانب الصناعات الدفاعية وقسم البحث والتطوير. وقدمت الوحدة متعددة الأبعاد فكرة تقوم على إنشاء فريق قتال آلي باستخدام طائرات بدون طيار سريعة وذكية ودقيقة للغاية، تعمل تحت إمره قادة وجنود الجيش الإسرائيلي خلال أي هجوم بري على الأرض، وتقوم بمهمة جمع المعلومات الاستخبارية باستخدام الطائرات بدون طيار ومهاجمة العدو.

وبحسب مسؤولين عسكريين، قالوا: "كانت هناك زيادة في القدرات التشغيلية التي قدمتها الوحدة أيضًا في تغطية ظروف التضاريس الواسعة، على سبيل المثال على الحدود المصرية ، واكتشاف "الأنشطة المشبوهة" والإبلاغ عنها ، وكذلك في الجبهات الأخرى، وتم إحراز تقدم كبير في تطوير تقنية مسح المباني بحثًا عن المسلحين خلال فترات زمنية قصيرة جدًا باستخدام وسائل سرية، وخلال الحرب لن يتوقع منها فقط تحديد المواقع ، ولكن الهجوم أيضا ". وفي ذات السياق قال الموقع العبري إن مناقشات تجري حالياً لتسويق القدرات المتقدمة لوحدة متعددة الأبعاد ودمجها في خطة الجيش الإسرائيلي متعددة السنوات "تنوفا" للسنوات القادمة، ومن توصياتها تصدير قدرات الوحدة الخاصة إلى جميع القوات البرية على الأرض، مع التركيز على الخطوط الأمامية.

* * *

"قانون درعي" الجديد وفك الارتباط على جدول أعمالها: اللجنة الوزارية للتشريع ستجتمع لأول مرة

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

من المقرر أن تجتمع اللجنة الوزارية للتشريع في كيان العدو، برئاسة وزير القضاء "ياريف ليفين"، لأول مرة منذ تنصيب حكومة نتنياهو، لتناقش تعديلات قانون فك الارتباط و"قانون درعي الجديد." وبحسب موقع "والا" العبري ستجتمع اللجنة الوزارية للتشريع بداية الأسبوع القادم، وستسمح بدفع مشاريع قوانين خاصة من قبل أعضاء الكنيست. وأحد المقترحات التي ستحظى بالموافقة -بحسب الموقع- هو "قانون درعي الجديد"، الذي سيلغي أي مراجعة قضائية لتعيينات وزراء الحكومة، ومن المفترض أن يسمح لرئيس حزب شاس "آرييه درعي" بالعودة إلى طاولة الحكومة، على الرغم من تنحيته من قبل محكمة العدو العليا. وعلى جدول أعمال اللجنة سلسلة من المقترحات لقوانين تتعلق بالانقلاب القضائي، الذي أثار جدلاً سياسياً حاداً، ومعركة بين مكونات مجتمع ومؤسسات العدو المختلفة، أحدها اقتراح عضو الكنيست "سيمحا روتمان" لبند التغلب على قرارات محكمة العدو العليا.

مشروع قانون آخر قد يثير الاهتمام سيقترحه عضو الكنيست "يولي إدلشتاين" من حزب الليكود، إلى جانب العديد من أعضاء الكنيست، والذي بموجبه يجب إلغاء بعض أقسام "قانون فك الارتباط" وتغيير اسمه. والأقسام التي يسعى مشروع القانون إلى محوها ذات صلة بحظر الدخول والإقامة في المستوطنات التي تم إخلاؤها كجزء من فك الارتباط، بما في ذلك، بؤرة "حومش" الاستيطانية.

يشار إلى أنه بموجب قانون فك الارتباط انسحب العدو ومستوطنوه من **قطاع غزة**، وعدد من البؤرة الاستيطانية شمال الضفة الغربية عام 2005، إلا أن المستوطنين يصرون على إعادة بناء المستوطنات التي تم أخلاؤها بالضفة الغربية، وعلى رأسها "بؤرة حومش الاستيطانية" المقامة على أراضي مدينة نابلس.

* * *

مسيرة لجنود العدو احتجاجاً على الانقلاب القضائي

انطلقت ظهر الأربعاء مسيرة لجنود الاحتياط في جيش العدو من منطقة اللطرون قرب يافا إلى القدس؛ احتجاجاً على الانقلاب القانوني لحكومة نتنياهو. ووفقاً للقناة 12 العبرية، شارك في المسيرة قدامى المحاربين من تشكيلات المدرعات وجولاني والمدفعية و"نحال" و"شيلداغ" و"ماجلان" و"هافوليم" و"شاكيد"، ومجموعة كبيرة من طياري الاحتياط. وقطعت المسيرة نحو 50 كيلومترا وانتهت بمسيرة كبيرة في القدس أمام محكمة العدو العليا.

وقد دعا منظمو الاحتجاج ضد الانقلاب على النظام القضائي – في مؤتمر صحفي عقدوه الثلاثاء – إلى تنظيم إضراب يوم الإثنين المقبل ومظاهرة في القدس. ونقل منظمو الاحتجاجات الإضراب والاحتجاجات من يوم السبت في ميدان هابيما في تل أبيب إلى يوم الإثنين أمام كنيست العدو في القدس؛ احتجاجا على بدء الخطوات الأولى في الانقلاب القضائي حيث اجتمعت لجنة الدستور والقانون مرة أخرى (الأربعاء) لمناقشة ما يسمونها مواد الإصلاح في النظام القانوني الذي تروج له حكومة نتنياهو. وركزت اللجنة، برئاسة عضو كنيست العدو سمحا روثمان، على تشكيل لجنة اختيار القضاة وعدم إلغاء القوانين الأساسية من قبل المحكمة العليا لكن تم تأجيل التصويت حتى يوم الإثنين المقبل.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: مع 15 طائرة شحن، الجيش الإسرائيلي يبدأ في إنشاء مستشفى ميداني في تركيا التي ضربها الزلزال

طائرات شحن عسكرية تنقل مئات الأطنان من المعدات و230 خبيرا طبيا إلى جنوب شرق تركيا، فيما يواصل 150 جنديا من قيادة الجبهة الداخلية البحث عن ناجين تحت الأنقاض

بقلم إيمانويل فابيان

وصل وفد مساعدات كبير للجيش الإسرائيلي إلى جنوب شرق تركيا بعد ظهر الأربعاء لإنشاء مستشفى ميداني لمعالجة ضحايا الزلزال المدمر الذي أودى بحياة آلاف الأشخاص، حسبما أعلن الجيش. وقال الجيش الإسرائيلي إن 15 طائرة شحن تابعة لسلاح الجو حملت مئات الأطنان من المعدات ونحو 230 مشاركا – بما في ذلك خبراء بحث وإنقاذ ومسعفون عسكريون وأطباء وممرضات ومسعفون من وزارة الصحة – إلى تركيا لإنشاء المستشفى في ساعات المساء. وقال البريغادير جنرال غلعاد كينان، قائد قاعدة "نيفاطيم" الجوية في جنوب إسرائيل "نحن فخورون جدا بأن نكون في جانب العون ومساعدة الأمة التركية في أوقاتها الصعبة. هذا العمل يعكس قيم الجيش الإسرائيلي وقيم إسرائيل."

لدى الجيش الإسرائيلي بالفعل حوالي 150 خبير بحث وإنقاذ على الأرض يعملون على إنقاذ المدنيين المحاصرين تحت الأنقاض. حتى الآن، أنقذت فرق قيادة الجبهة الداخلية للجيش الإسرائيلي خمسة مدنيين أتراك. وكان من المقرر بناء المستشفى بالقرب من مكان عمل فرق البحث والإنقاذ في مدينة كهرمان مرعش، المعروفة أيضا باسم مرعش، بحسب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي ران كوتشاف. ونشر الجيش مقاطع فيديو لبعض عمليات الإنقاذ، بما في ذلك طفل يبلغ من العمر عامين انتشل من تحت الأنقاض صباح

الأربعاء. وقال الكابتن ألون هومينر، عضو فريق البحث والإنقاذ التابع لقيادة الجبهة الداخلية، إن العملية الهندسية استغرقت عدة ساعات. وقال هومينر "تلقينا بلاغا من [السلطات] التركية عن سماع أصوات طفل يبكي، وانضممنا إلى هذه الجهود". وأضاف إن الطفل الصغير كان بصحة جيدة ويتم نقله إلى المستشفى. وأنقذت فرق قيادة الجبهة الداخلية ليلة الثلاثاء ثلاثة مدنيين آخرين بينهم امرأة تبلغ من العمر 23 عاما وصبي يبلغ من العمر 12 عاما. وفي ساعات بعد ظهر يوم الأربعاء، نجح رجال الإنقاذ الإسرائيليون والمحليون في إخراج فتاة تبلغ من العمر 15 عاما من مبنى منهار. واصل جنود قيادة الجبهة الداخلية وفرق الإنقاذ الإسرائيلية الأخرى العمل لمساعدة السلطات المحلية في إنقاذ آخرين محاصرين تحت الأنقاض.

متحدثا للصحافيين بعد ظهر الأربعاء، قال رئيس بعثة المساعدات، الكولونيل (احتياط) غولان فاخ، إن الفرق الإسرائيلية

شهدت نجاحات. وقال فاخ "أعتقد أن دولة (إسرائيل) وقيادة الجبهة الداخلية تعرفان كيفية تنفيذ مثل هذه المهام في وقت قصير. السرعة التي وصلنا بها إلى الميدان هي التي أوصلتنا إلى هذه النتائج وآمل أن نحقق المزيد من النتائج قريبا." وقال فاخ إن وفود المساعدة من الجيش الإسرائيلي تستمر عادة ما بين تسعة و14 يوما، وفي هذه الحالة هي مستعدة للبقاء لتلك المدة.

ويوم الأربعاء، تحدث رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع فاخ الأربعاء، وأشاد بجهود الفريق. وقال نتنياهو لفاخ عبر الهاتف "إنكم تقومون بأهم عمل إنساني وتجلبون شرفا كبيرا لدولة إسرائيل، وتظهرون وجهنا الحقيقي للعالم. افعلوا ما بوسعكم لإنقاذ الأرواح وحافظوا على سلامتكم."أطلق الجيش على عملية الإغاثة اسم "أغصان الزيتون."

يتم إرسال قيادة الجبهة الداخلية للجيش الإسرائيلي بانتظام حول العالم للمساعدة في الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الزلازل وحرائق الغابات والفيضانات وانهيارات المباني. كما يتم إرسال المستشفى العسكري الإسرائيلي الميداني بانتظام إلى مناطق الكوارث لتقديم الإغاثة الإنسانية. كما توجهت عدة وفود طبية إسرائيلية من منظمات الطوارئ إلى تركيا لمساعدة السلطات المحلية في علاج ضحايا الزلزال. وتدرس وزارة الخارجية رحلة إضافية إلى تركيا تحتوي على مواد إنسانية وأدوية.

وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الإثنين إن إسرائيل تعتزم أيضا ارسال مساعدات إلى سوريا، بما في ذلك الخيام والأدوية والبطانيات. لكن مصادر سورية نفت بشدة طلب المساعدة من إسرائيل، وقال المتحدث باسم الجيش ران كوخاف للصحفيين إن الجيش لا يشارك في مساعدة محتملة لسوريا. وتعتبر إسرائيل سوريا دولة معادية، وليس بين البلدين علاقات دبلوماسية. ومع ذلك، خلال الحرب الأهلية الدامية في الدولة المجاورة، نفذ الجيش الإسرائيلي عملية إنسانية ضخمة لمساعدة المدنيين السوريين.